

استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

د. مفيد خالد الشيخ علي / أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد / جامعة الأزهر / كلية
الاقتصاد والعلوم الإدارية

تاريخ التقديم: 2017/11/12

تاريخ القبول: 2017/12/12

المستخلص

هدف البحث إلى مقارنة أداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية المدرجة أسهما في بورصة فلسطين ولتحقيق هدف البحث تم اختيار جميع المصارف التجارية والمصارف الإسلامية المسجلة لدى بورصة فلسطين والحصول على البيانات اللازمة للتحليل خلال الفترة (2009-2013) وتم إجراء المقارنة باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء المتمثلة في (مؤشرات السيولة، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات السوق)، ومن ثم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات لفحص الفروقات بين متوسطات المؤشرات المالية للمصارف التجارية والإسلامية، وخلصت نتائج البحث إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية فيما يتعلق بالمؤشرات التي تمثل السيولة والربحية والسوق، أما فيما يتعلق بمؤشرات النشاط فقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية وأظهرت فروقات المتوسطات أنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية حيث كانت الفروق لصالح المصارف الإسلامية. وقد أوصى البحث بمجموعة من التوصيات أهمها حث المصارف التجارية على استثمار مواردها ومن بينها الودائع وبالشكل المناسب، فضلاً عن زيادة مقدرتها على تشغيل مواردها بشكل عام، وكذلك التفكير جدياً بفتح فروع لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وضرورة عقد ندوات وورش عمل خاصة عن المصارف الإسلامية لتوضيح آلية عمل هذا النوع من المصارف ومميزاتها.

المصطلحات الرئيسية للبحث / المؤشرات المالية، المصارف الإسلامية، المصارف التجارية.





استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

المقدمة

تعمل غالبية الدول على تطوير اقتصادها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها، وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها، لذلك تلعب المصارف التجارية دوراً فعالاً وهاماً في هذا المجال، وبما أن الأمة الإسلامية لها اقتصادها المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، ولها خصوصيتها المتميزة عن باقي الأمم، كان لا بد من انطلاق المصارف الإسلامية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي قدمت صيغ مختلفة عن المصارف التجارية، وتحتاج هذه المصارف بعد فترة من مزاولة أنشطتها لإجراء تقييم لأدائها المالي نظراً لأن تقييم الأداء المالي للمصارف له أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، وذلك لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها، لهذا تعد كيفية توظيف الموارد المالية المتاحة لهم بأفضل صورة ممكنة من أهم التحديات التي تواجهها إدارة المصارف. ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المصارف للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه.

كما تُعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء الكلي والجزئي للوحدات الاقتصادية كافة، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء المقارنة بين المؤشرات المالية للوحدة خلال فترة زمنية محددة، أو مقارنة متوسط المؤشرات المالية لمجموعة من الوحدات مع معيار الصناعة (القطاع الذي تنتمي إليه الوحدة).

وقد ازدادت أهمية استخدام التحليل المالي في العقود الأخيرة في إجراء المقارنات بين المؤسسات، نتيجة لتزايد الدور الذي تلعبه عوامل مشتركة عديدة منها ارتفاع حدة المنافسة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة مما يتطلب معه تزايد أهمية توفير الأسواق المالية والأدوات التحليلية والمؤشرات المالية المناسبة لمواكبة اتساع حجم وسرعة إنجاز العمليات الاقتصادية المختلفة، والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها المختلفة، ومن أكثر الأدوات المستخدمة في التحليل المالي هي المؤشرات المالية والتي تمثل فرصة ثمينة لتفسير العلاقة بين بنود كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وأن مقارنة المؤشرات المالية الحالية بما حققته وحدة معينة في السنوات الماضية ستمكنها من التعرف على الاتجاه العام وتقييم كفاءة الأداء الشمولي للشركة، وتعتبر عملية تقييم الأداء المقارن بين المصارف التجارية والإسلامية ذات أهمية قصوى في قياس مدى نجاح هذه المصارف في وظيفتها المالية خاصة في المجتمعات التي تواجه تقلبات اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتعمل في ظل ظروف بيئية بالغة الصعوبة مثل البيئة الفلسطينية.

واستناداً لما جاء في أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية:

1. المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة
2. المحور الثاني: التحليل المالي والمؤشرات المالية
3. المحور الثالث: تحليل نتائج البحث وتفسيرها واختبار فرضياته
4. الاستنتاجات والتوصيات



المحور الأول / منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً : منهجية البحث

1. مشكلة البحث

– يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد في البيئة الفلسطينية التي تتعرض لمخاطر متعددة انعكاساً لواقعها السياسي والاقتصادي، حيث توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على عمل المصارف سواء كانت عوامل خارجية مثل الأزمة المالية العالمية، أو داخلية تتمثل في الصراعات والحروب، وما يشكله ذلك من إمكانية تهديد لاستمرارية تلك المصارف، وهذا الأمر يتعلق بخصوصية النظام المصرفي في المصارف التجارية المختلفة عنها في المصارف الإسلامية التي تمارس أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي تختلف طريقة مواجهة هذه الظروف المشار إليها سابقاً، وبالتالي تختلف طريقة مواجهة هذه الظروف والمخاطر من قبل المصارف التجارية والإسلامية، استناداً إلى منهجها في أداء أنشطتها، ويأتي هذا البحث كمحاولة من الباحث لإجراء مقارنة بين أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية من خلال استخدام مؤشرات (السيولة، والربحية، والنشاط، والسوق).

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- أ. هل يختلف أداء المصارف التجارية عن أداء المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين؟
- ب. ما هي مبررات الاختلاف (إن وجد) بين أداء المصارف التجارية وأداء المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين؟

2. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- التعرف إلى أداء المصارف التجارية والإسلامية، وتطبيق المنهج الذي يستمد كل منهما في تقديم خدماته المصرفية.
- إجراء مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والمصارف التجارية من خلال استخدام مؤشرات (السيولة، والربحية، والنشاط، والسوق).
- الكشف عن أوجه الاختلاف بين أداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية.
- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف بما يساهم في تحسين مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المصارف للعملاء.

3. أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

- المساهمة في إلقاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي للمصارف التجارية والإسلامية العاملة في البيئة الفلسطينية والمدرجة أسهمها في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال تقييم أدائها باستخدام المؤشرات المالية.
- الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء المصارف التجارية والإسلامية في ضوء استخدام مؤشرات (السيولة، والربحية، والنشاط، والسوق)، ومن ثم تقديم التوصيات حول أهم النتائج.
- العمل على تخطيط وتحسين الأداء التشغيلي للمستقبلي للمصارف التجارية والإسلامية بهدف تطوير الاداء المصرفي وتعظيم المنفعة المرجوة منه على الاقتصاد الفلسطيني.
- إمداد المكتبة الإسلامية في البيئة الفلسطينية لندرة البحوث والدراسات التي قدمت في هذا المجال وخاصة تلك التي تعرضت للمصارف الإسلامية.



استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

4. فرضيات البحث

- يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف التجارية وأداء المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين"
- ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة للمصارف التجارية ومؤشرات السيولة للمصارف الإسلامية.
 - لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية للمصارف التجارية ومؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية.
 - لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات النشاط للمصارف التجارية ومؤشرات النشاط للمصارف الإسلامية.
 - لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السوق للمصارف التجارية ومؤشرات السوق للمصارف الإسلامية.

5. محددات البحث

اقتصرت البحث على تطبيق المؤشرات المالية على المصارف التجارية والإسلامية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين وذلك لسهولة الحصول على البيانات المالية لهذه المصارف، متاحة على مواقع الانترنت فقط من العام (2009) إلى العام (2013)، وقد اعتمد الباحث على دراسة وتحليل بعض المؤشرات المالية التي تتسجم مع طبيعة عمل المصارف والتقارير المالية الصادرة عنها، حيث شملت أوجه الأداء التي تم بحثها أربع مجموعات (مؤشرات السيولة، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات السوق)، وتم انتقاء أهم المؤشرات المالية التي تهتم المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية استخراج نسب مشتركة من البيانات المالية الصادرة عن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، وذلك لطبيعة اختلاف تلك البيانات الصادرة عن مجموعتي المصارف.

6. منهج البحث ومصادر جمع البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال اللجوء إلى المصادر الثانوية للبيانات، حيث اعتمد البحث على مجموعتين من المصادر الثانوية، تمثلت المجموعة الأولى بالكتب، والمجلات العلمية، وشبكة المعلومات الدولية (Internet) للوصول إلى دراسات سابقة ذات علاقة بالموضوع، لا سيما فيما يتعلق بنشأة المصارف الإسلامية وعملياتها المصرفية، وتقييم أداء المصارف، وأهمية هذا التقييم، أما المجموعة الثانية من المصادر فهي الاعتماد على المواقع الإلكترونية للمصارف التجارية والإسلامية على الانترنت وذلك للحصول على البيانات المالية السنوية عن الفترة ما بين (2009) حتى (2013)، للحصول على المعلومات اللازمة لحساب المؤشرات المالية المستخدمة في البحث ومقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية. ولتحقيق الهدف المتعلق بمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية من خلال المؤشرات المالية، تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات لفحص الفروقات بين متوسطات المؤشرات المالية للمصارف التجارية والإسلامية.

7. مجتمع وعينة البحث

- يتكون مجتمع البحث من المصارف المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين سواء أكانت إسلامية أم تجارية وقد تم اختيار هذه المصارف لعدة أسباب منها:
- أ. تعد هذه المصارف من أهم الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، وذلك اعتقاداً من الباحث بأن المصارف تمثل القطاع الأهم الذي يعد الركيزة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني.
 - ب. حجم رأس مال هذه المصارف كبير نسبياً.
 - ت. إمكانية الحصول على المعلومات اللازمة من هذه المصارف، حيث أنها متاحة على شبكة الانترنت.
- وقد تم اختيار عينة البحث المتمثلة في جميع مجتمع البحث بطريقة المسح الشامل، حيث بلغت عينة البحث (7) مصارف وهي بنك فلسطين وبنك الاستثمار الفلسطيني والبنك الوطني والبنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس والبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك العربي الإسلامي.



استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

ثانياً : دراسات سابقة والإسهامات التي قدمها البحث الحالي

1-دراسة (السخري: 2017)

بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية – دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010 – 2015)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم و مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية العاملة بالجزائر ، تم ذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية و السيولة و النشاط (توظيف الأموال) ومؤشر الملاءة المالية ، أجريت الدراسة على أربع بنوك تقليدية عاملة بالجزائر و البنك الإسلامي بنك البركة الجزائري ، و ذلك خلال الفترة الممتدة بين (2010- 2015) تم استخدام اختبار الدراسة الفروق بين متوسطات نسب الأداء لكل من بنك البركة و متوسط البنوك التقليدية ، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن بنك البركة يتمتع بسيولة عالية و هو أكثر ربحية من البنوك التقليدية ، في حين أظهرت مؤشرات النشاط أن البنوك التقليدية أكثر نشاطاً من البنوك الإسلامية أما مؤشر الأمان فقد أظهر أن كلا النوعين من البنوك تتمتع بملاءة مالية مقبولة ، كما توصلت الدراسة الإحصائية إلى أن هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من حيث السيولة و الربحية و النشاط ، باستثناء مؤشر الأمان و الملاءة المالية فقد اثبت الاختبار عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك الإسلامية بموضوع إدارة و توظيف الأموال و العناية -ذا الجانب الذي يحتل أولوية على مستواها ، و ضرورة استحداث أساليب استثمارية جديدة و متنوعة في البنوك الإسلامية، تتواءم و رغبات العملاء لاستغلالها في توظيف مواردها و تحقيق ارباح التي تعتبر منخفضة قياساً على البنوك التقليدية ، كذلك على البنوك التقليدية استخدام مواردها احسن استخدام و التحكم في تكاليف تشغيلها.

2-دراسة (الخلو: 2016)

بعنوان: "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام المؤشرات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة بشكل كامل والمكونة من 70 موظف، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود اهتمام لدى المصارف الإسلامية بتحليل مؤشرات الربحية للعميل طالب التمويل خاصة فيما يتعلق بمجالات الربح التشغيلي والعائد على الاستثمار ومكونات الربح العادي وغير العادي، ولكن بشكل غير كبير، كما تبين وجود اهتمام محدود في تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تشكل أهمية كبيرة عند اتخاذ قرار المنح مثل: مؤشر السيولة ومؤشر الرفع المالي ومؤشر دوران المدينين ودوران المخزون، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تعزيز النهج الذي يتبعه المصرف قبل اتخاذ قراره بمنح التمويل من خلال اجراء التحليلات المالية لكافة أنشطة العميل والوقوف على أي مؤشر قد يسترعي نظر المحلل المالي بغرض توجيه الإدارة المصرفية نحو اتخاذ القرار السليم، المبني على تحليلات علمية وعملية فاعلة، مع ضرورة الاستمرار في اجراء كافة التحليلات المالية التي من شأنها الكشف عن الاداء المالي للمنشآت طالبة الائتمان، إلى جانب بذل المزيد من الاهتمام نحو زيادة قدرة موظف التسهيلات في المصارف الإسلامية على تحليل القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان، وذلك من خلال حلقات تدريبية منتظمة وورش عمل لتبادل الخبرات والأفكار بهذا الخصوص.



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

3-دراسة (بركبية: 2014)

بعنوان: تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2012)"

هدفت الدراسة الى تقييم الأداء في البنوك التجارية والإسلامية بطريقة العائد والمخاطرة والمقارنة بين الصنفين من حيث الطريقة والنتائج ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام بيانات التقارير المالية السنوية في الفترة الممتدة من (2007 – 2012) وتم اعتماد أسلوب دراسة حالة مستعينين بمؤشرات العائد والمخاطرة من أجل تقييم الأداء بينهما وذلك باستخدام بعض المؤشرات مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ومعدل هامش الربح، ومعدل منفعة الأصول، ومعامل الرفع المالي. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك اختلاف في مؤشرات تقييم الأداء المطبقة في البنوك التقليدية عن الإسلامية نظراً لطبيعة عملها حيث تبين أن بعض مؤشرات المخاطرة يشترك فيها البنكين وآخر تختلف، كما توصلت أيضاً إلى إمكانية تعديل بعض مؤشرات الأداء للبنوك التقليدية لتتلاءم مع تقييم أداء البنوك الإسلامية وأنه لا يوجد اختلاف كبير في النتائج بين البنوك التقليدية والإسلامية نظراً لخبرتها العملية الطويلة في السوق. كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين صافي الدخل اعتماداً على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى رفعه وضرورة التنوع في المحفظة الاستثمارية والتنوع في مجالات النشاط والابتكارات الجديدة التي تتلاءم مع الشريعة الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

4-دراسة (إسلام وآخرون، 2014: Islam, et.al)

بعنوان: دراسة الربحية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في بنغلاديش دراسة مقارنة

هدفت الدراسة إلى مقارنة مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية بالمصارف التجارية التقليدية في بنغلادش، وتم استخدام مؤشر العائد على الأصول ROA ومؤشر العائد على حقوق الملكية ROE، وقد تبين بشكل عام أن المصارف التقليدية أكثر ربحية من المصارف الإسلامية، ويعود ذلك إلى طبيعة عمل المصارف التقليدية التي تعتمد على تحويل المخاطر بدلاً من المشاركة بالمخاطر كما في المصارف الإسلامية.

5-دراسة (زاهير وآخرون، 2012: Zaheer, et.al)

بعنوان: انتقال السياسة النقدية من خلال البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بالسياسة النقدية في باكستان، حيث تم اعتماد متغيرات حجم أصول البنك ودرجة سيولته، وطبيعة نشاطه، خلال الفترة (2002 – 2010)، حيث أكدت نتائج هذه الدراسة أن عمليات الإقراض في البنوك التقليدية ذات السيولة المرتفعة تتأثر بشكل أقل مقارنة بالبنوك التقليدية ذات السيولة المنخفضة، كما لوحظ أن البنوك كبيرة الحجم لا تتأثر بشكل معنوي بأدوات السياسة النقدية نظراً لمرونتها المرتفعة في إدارة السيولة، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فهي صغيرة الحجم، وبالتالي، ينطبق عليها ما ينطبق على المصارف التقليدية صغيرة الحجم.

6-دراسة (عاصي: 2010)

بعنوان: تقييم الأداء في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي، حيث طبقت الدراسة على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من سنة 2003 إلى 2008، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك. ومن أجل معالجة الموضوع واختبار فرضياته تم استخدام المنهج الاستقرائي، لمجموعة من مؤشرات تقييم الأداء. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على اتباع المصرف الإسلامي استراتيجية تعظم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في المصرف الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة.



استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

7-دراسة (أحمد، والكسار: 2009)

بعنوان: استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات في الاردن هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية استخدام المؤشرات المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقويم الأداء للشركات وأيضاً في احتساب الفشل المالي للشركات وذلك من خلال تطبيق عملي لعدد من الشركات الأردنية وأيضاً استخدام الرسم البياني وعرض النتائج، وكذلك في سبيل تجنب فشلها ولمواجهة الأزمة المالية العالمية. وتوصل الباحثان إلى نتائج مهمة منها تقارب النتائج بين قيمة الأداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي للشركات، وإمكانية استخدام النتائج وعرضها في الأسواق المالية للاستفادة منها. كما أوصت الدراسة بضرورة تعميم قاعدة الاحتساب واستخدامها في الأسواق المالية (البورصات) للاستفادة منها ووضع تصور عام عن الشركات أثناء عرض قيم أسهمها في الأسواق المالية مما يساعد الآخرين على الاختيار بشكل أفضل حيث يعد هذا القياس وسيلة جيدة ومفيدة لكل من الشركة والمستثمر.

8-دراسة (قاسم وآخرون، 2009: Kassim, et.al)

بعنوان: تأثير صدمات السياسة النقدية على البنوك التقليدية والإسلامية في نظام مصرفي مزدوج: أدلة من ماليزيا

هدفت الدراسة إلى توضيح آثار السياسة النقدية على المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، في ماليزيا التي تتسم بوجود نظام مصرفي مزدوج لديها، تم التعرف على مدى حساسية عمليات التمويل والإيداع في المصارف الإسلامية والتقليدية للتغير في معدلات أسعار الفائدة المرتبطة بالبنك المركزي، في الفترة (1999 – 2006)، وقد تبين أن أعمال التمويل والإيداع في المصارف الإسلامية أكثر حساسية من المصارف التقليدية، الأمر الذي يعني أن المصارف الإسلامية تعاني من عدم استقرار عملياتها بشكل أكبر من المصارف التقليدية، وبالتالي فإن هذا يؤكد على أهمية قيم المصارف الإسلامية بالتركيز على إدارة المخاطر لديها، لتجاوز تأثيرها السلبي بالسياسات النقدية التقليدية.

9-دراسة (المومني والسروجي: 2007)

بعنوان: مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992-2001) باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية. وتلخصت نتائج التحليل باستخدام اختبار (t)، في عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالمؤشر الذي يمثل الربحية. أما باقي النسب فقد أظهرت فروقات متوسطة أنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها حث المصارف الإسلامية على زيادة نسبة السيولة السريعة، والمحافظة على ربحيتها مقارنة مع باقي المصارف التقليدية، و المحافظة على استمرارها في استثمار ودانعتها بالشكل المناسب، بالإضافة إلى زيادة مقدرتها على تشغيل مواردها بشكل عام وكذلك حث المصارف التقليدية على التفكير جدياً بفتح فروع لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك نتيجة لازدياد توجه الأشخاص نحو المصارف الإسلامية.

10-دراسة (الخصين: 2004)

بعنوان: استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات قطاع غزة هدفت الدراسة إلى التوصل لأفضل المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة، حيث يعطي هذا التنبؤ مؤشراً مبكراً للجهات المعنية للتدخل واتخاذ القرار المناسب قبل فشل الشركة وتعثرها، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة، في توضيح دور التحليل المالي وكيفية الاستفادة من نتائجها عند اتخاذ القرار لدى العديد من القطاعات مثل البنوك. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم احتساب 22 نسبة مالية لعينة 10 شركات متعثرة و 16 شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية لثلاث سنوات متتالية وهي 2000، 2001، 2002 وتم تحليل هذا المؤشر باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالانحدار اللوجستي للتوصل إلى أفضل نموذج من المؤشرات المالية يمكن من التمييز بين شركات المقاولات المتعثرة وغير المتعثرة، استطاع النموذج الذي تم التوصل إليه من إعادة تصنيف شركات المقاولات في عينة التحليل ضمن مجموعتي شركات المقاولات المتعثرة وغير المتعثرة، وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بوضع الشركة، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإعداد القوائم المالية وبالاعتماد على تحليل المؤشرات المالية لهذه القوائم.



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن بعضها اهتم بدراسة ومقارنة أداء المصارف الإسلامية والتجارية، وكذلك هناك دراسة استخدمت المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، وكذلك مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتجارية باستخدام المؤشرات المالية، كما تنوعت بينات الدراسات السابقة، فمنها ما تم تطبيقه في الأردن، وكذلك السعودية، وماليزيا، وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج من بينها:

- 1- أن هناك اختلاف في مؤشرات تقييم الأداء المطبقة في البنوك التقليدية عن الإسلامية نظراً لطبيعة عملها،
 - 2- أن المصارف التجارية أكثر ربحية من المصارف الإسلامية.
 - 3- أن أعمال التمويل والإيداع في المصارف الإسلامية أكثر حساسية من المصارف التجارية.
- وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في جميع مراحلها سواء في صياغة أسئلتها، أو كيفية بناء قائمة الاستقصاء، وكذلك من أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.
- كما تميزت هذه الدراسة عن غيرها في أنها تناولت مقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية في البيئة الفلسطينية التي تتميز بخصوصية معينة حيث أنها تعاني من عدم استقرار اقتصادي في ظل ظروف الحصار التي فرضت عليها مزاوله أنشطتها في بيئة شديدة التعقيد من الناحية الاقتصادية والسياسية.

المحور الثاني/التحليل المالي والمؤشرات المالية

تمهيد :

يهدف التحليل المالي بشكل عام الى ترشيد وتقويم الأداء في الشركات عن طريق دراسة وتحليل القوائم والتقارير المالية والاستعانة بالمؤشرات المحاسبية والمقاييس المختلفة لتحقيق تلك الغاية.

يعد تقييم أداء المصارف ذات أهمية عالية في ظل التطورات التي تشهدها البيئة المصرفية ونظراً لأهمية هذا القطاع الذي يعد من القطاعات الهامة التي يعتمد عليها الاقتصاد الفلسطيني، ولأن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة تفصيلية واضحة عن آلية العمل المصرفي، لذلك يعد التحليل المالي من أهم أساليب تقويم الأداء لأنه يوفر المؤشرات المالية التي تخدم عملية التخطيط والرقابة، ويضع الأسس السليمة لوضع الخطط المستقبلية وتقويم أداء المصارف.

1- مفهوم التحليل المالي:

يعد تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة تعمل في القطاع المصرفي هام جداً لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياساتها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والعمل على تلافئها والتخلص منها أو العمل على تقليصها. وذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء المصرف ويعزز من قدرته التنافسية.

فالتحليل المالي هو عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسات المالية لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال التحليل والقراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية على المستوى القومي (الصيرفي، 2007: 4-8).

وقد عرف (حسبو، 2006: 4-12) التحليل المالي بأنه عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة بهدف بلورتها وتوضيح مدولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون متخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن التحليل المالي "هو عبارة عن دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات بين عناصرها، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية، وأثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للمشروع لمساعدة الأطراف المستفيدة (الداخلية والخارجية) في عدة نواحي". وكذلك هو "تشخيص حالة من الحالات وإبراز نقاط الضعف أو القوة في الوضع المالي للمؤسسة".



استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

وبمعنى آخر يمكن القول إن التحليل المالي هو "عملية نقد بناء للقوائم المالية وذلك خدمة لأطراف متعددة داخل وخارج المؤسسة من خلال تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات".

2- أهمية التحليل المالي:

يعد التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة، فهو منطلق العملية الإدارية ونقطة البداية فيها. لكي يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لآبد من معرفة المركز المالي لمنشأته. ويمكن استخدام المعلومات التي توفرها الإدارة المالية والتي تمثل خلاصة واقعية للنشاط التشغيلي في المجالات التالية: (الشيخ، 2008: 3)

- 1- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
 - 2- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
 - 3- المساعدة في عملية التخطيط المالي.
 - 4- مؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- ويشير (Geoffrey, 1991) إلى أن القرارات الاستثمارية والتمويلية تعد عناصر حيوية للتخطيط ولتحقيق أهداف المنشأة، لذا فعلى المدير المالي أن يأخذ دوره في مراقبة الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط، بالاعتماد على المعلومات التي تظهر في القوائم المالية.

كما تستفيد معظم المنشآت من عملية التحليل المالي في رسم سياساتها المستقبلية في الائتمان والاستثمار وفي الرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية الأخرى ذات العلاقة بوظائف المنشأة الإنتاجية والتسويقية والبيعية والاستثمارية (الراوى، 2000)؛ لذا يتجلى اهتمام المنظمات بالتحليل المالي لتحقيق

غايات متعددة، أهمها ما يلي:

- أ- لغايات منح الائتمان.
- ب- لغايات تقييم الاستثمار في أسهم الشركات.
- ج- لغايات الاندماج أو الشراء.
- د- لتقييم كفاءة التشغيل والأداء.
- هـ- لغرض التخطيط للمستقبل.

3- أساليب وأدوات التحليل المالي:

يعد التحليل المالي هو الأداة والوسيلة التي تُمكن المنظمات والمؤسسات المعنية بالتحليل من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المنشأة، حيث يقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة، لذا فإن أساليب التحليل المالي تتعدد على النحو التالي (مطر، 2003: 24-30):

أ- التحليل الرأسي:

بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها.

ب- التحليل الأفقي/ تحليل الاتجاهات:

حيث يتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغيير الحادث في حركة البند أو معدل التغيير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

ج- تحليل المؤشرات المالية:

يعد هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة في مجالات السيولة والنشاط والربحية.



استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

4-المؤشرات المالية المستخدمة في البحث لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية

تعد المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، ويعود تاريخ استخدامها الى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب المؤشرات المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والمحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم (محمد وآخرون، 2008) في هذا البحث تم اختيار أهم المؤشرات المالية الملائمة لطبيعة البحث والتي تنال اهتمام المصارف التجارية والمصارف الإسلامية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية استخراج نسب مشتركة من البيانات المالية الصادرة عن المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، وذلك لطبيعة اختلاف تلك البيانات الصادرة عن مجموعتي المصارف، حيث تم استخدام أربع مجموعات من المؤشرات وهي كالتالي:

أ- مؤشرات السيولة

والذي يمثلها مؤشر السيولة السريعة:
يعبر مؤشر السيولة السريعة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى ودائعه الآجلة لدى المصارف الأخرى، وبالتالي كلما زاد هذا المؤشر كان أداء المصرف أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة، حيث يتطلب من المصارف أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية وأن انخفاض السيولة يؤدي إلى فقدان ثقة العاملين بالمصرف.
ويتم احتساب مؤشر السيولة السريعة كالتالي: (الياس، 2005: 36-37)

$$\text{نقد} + \text{نقد لدى بنك مركزي} + \text{نقد لدى مصارف أخرى} \div \text{الودائع} \times 100$$

ب- مؤشرات الربحية

تسعى المصارف لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح حيث يُعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسية للمصرف، ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها لكي تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات فكلما سعت المصارف الى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية المصرف (الشكرجي، 1999: 115)

ومن أهم مؤشرات الربحية في المصارف:

أولاً: القيمة الدفترية للسهم

تقيس القيمة الدفترية للسهم للنمو الذي تحقق على حقوق المساهمين، فكلما زاد هذا المؤشر يُشير ذلك إلى أن نمو ربحية المصرف مما يدل على أداء أفضل وكلما انخفض هذا المؤشر دل ذلك على خطورة انخفاض نصيب السهم عند التصفية ويتم احتساب مؤشر القيمة الدفترية للسهم كالتالي: (المومني والسروجي، 2007: 113)

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = (\text{رأس المال} + \text{الاحتياطيات}) \div \text{عدد الاسهم}$$

ثانياً: العائد على السهم

العائد على السهم هي من نسب الربحية أيضاً، وتقيس حصة السهم من الأرباح نتيجة لتوظيف الموارد الاقتصادية للمصرف، فكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك على أداء أفضل ويتم احتساب نسبة العائد على السهم كالتالي:

$$\text{العائد على السهم} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{عدد الاسهم}$$

ثالثاً: العائد على حقوق الملكية

يمثل هذا المؤشر مقياساً شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة، لذلك تعد مؤشراً على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تعد مؤشراً أيضاً على مدى قدرة الشركة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محدداً أساسياً لقرارات المستثمرين، فكلما كان هذا المؤشر أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذا المصرف، والأمر الذي يدل بالتالي على أداء أفضل، ويتم احتساب نسبة العائد على حقوق الملكية كالتالي: (عقل، 2009)

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية}) \times 100$$



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

رابعاً: العائد على الاستثمار

يركز هذا المؤشر على مدى قدرة الشركة على تحقيق عائد على جميع مصادر الأموال المستثمرة سواء كان مصدرها من حقوق الملكية أو مصادر خارجية أي أنها تقيس نسبة العائد على استثمار الربح المتحقق عن كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كان هذا المؤشر أعلى كانت ربحية المصرف أفضل ومردود الاستثمار فيه أعلى، وبالتالي يكون أداؤه أفضل ويتم احتساب نسبة العائد على الاستثمار كالتالي (لطفى، 2006):

$$\text{العائد على الاستثمار} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

ج- مؤشرات السوق

تعكس هذه المؤشرات العلاقة بين سعر السهم السوقي ومعدل العائد للسهم، وتعطي هذه المؤشرات للإدارة دلالة على مدى تقييم المستثمرين لأداء الشركة، ويتم استخدام هذه المؤشرات من قبل إدارة الشركة في تحليل القيمة السوقية لأسهمها. (Brigham and Ehrhardt, 2011)

ومن أهم مؤشرات السوق:

أولاً: القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

يُعطى هذا المؤشر صورة عن أوضاع المصرف وتقييمه من قبل المستثمرين في السوق المالي، فكلما زاد هذا المؤشر (أي أكبر من 100%) كان المصرف واعدأ في أدائه وربحيته. أما إذا كان المؤشر منخفضاً (أقل من 100%) فتكون عندها فرص تقدم المصرف وتطور أدائه ضئيلة. ويتم احتساب مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كالتالي:

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = (\text{القيمة السوقية للسهم} \div \text{القيمة الدفترية}) \times 100$$

ثانياً: العائد على السهم إلى القيمة السوقية

يدل هذا المؤشر على مدى قوة السهم في السوق المالي، مع العلم أنه كلما زاد هذا المؤشر كان أداء المصرف في السوق أفضل. ويتم احتساب مؤشر العائد على السهم إلى القيمة السوقية كالتالي:

$$\text{العائد على السهم إلى القيمة السوقية} = (\text{العائد على السهم} \div \text{القيمة السوقية للسهم}) \times 100$$

د- مؤشرات النشاط

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة إدارة المصارف في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم ممكن من الاستثمارات وبالتالي تحقيق أعلى ربح ممكن، وتضمن مؤشرات النشاط جميعها المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الأصول. (عقل، 2009)

ومن أهم مؤشرات النشاط:

أولاً: مؤشر استثمار الودائع

مؤشر استثمار الودائع هو أحد مؤشرات النشاط، حيث يقيس نسبة الودائع المستثمرة، وكلما زاد هذا المؤشر دل ذلك على كفاءة تشغيل أفضل للاستثمارات، وبالتالي أداء أفضل، ويتم احتساب مؤشر استثمار الودائع كالتالي: (عقل، 2009)

$$\text{استثمار الودائع} = (\text{الاستثمارات} \div \text{الودائع}) \times 100$$

ثانياً: مؤشر توظيف الموارد

يبين هذا المؤشر علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، ونسبة ما يوظفه المصرف من أموال في نشاطه المالي، ويُعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لتوضيح سياسة المصرف في التوظيف، ويتم احتساب مؤشر توظيف الموارد كالتالي (فهد، 2009: 53-69):

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \text{الاستثمارات} \div (\text{الودائع} + \text{حقوق الملكية}) \times 100$$



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

المحور الثالث / تحليل نتائج البحث وتفسيرها واختبار فرضياته

القسم الأول : الإحصاءات الوصفية

لتحقيق الهدف المتعلق بمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية من خلال المؤشرات المالية، فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، وعلى وجه التحديد، فقد تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والتحليل الإحصائي الاستدلالي وقد تضمنت الأساليب الإحصائية الوصفية المستخدمة المتوسطات الحسابية بالإضافة إلى معامل الاختلاف والذي يحسب من خلال الانحراف المعياري. أما الأسلوب الاستدلالي (الاستنتاجي) فيعبر عن مجموعة من الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام الأساليب المستخدمة في الإحصاء الوصفي، وبمعنى آخر، فهو يستخدم البيانات العديدة التي يتم التوصل إليها من الإحصاء الوصفي للاستدلال فيها على حكم أو نتيجة وقد تم استخدام اختبار (t) لفحص الفروقات بين متوسطات المؤشرات المالية للمصارف. والجدول 1 في أدناه يبين المؤشرات المستخدمة في البحث:

جدول (1)

مؤشرات الأداء المستخدمة في التحليل

المؤشر	البيان
	أولاً: مؤشرات السيولة
نقد + نقد لدى بنك مركزي + نقد لدى مصارف أخرى ÷ (الودائع) × 100	مؤشر السيولة السريعة 1 -
	ثانياً: مؤشرات الربحية
(راس المال + الاحتياطيات) ÷ عدد الاسهم	1- مؤشر القيمة الدفترية للسهم
صافي الربح بعد الضريبة ÷ عدد الاسهم	- مؤشر العائد على السهم 2
صافي الربح بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية × 100	3- مؤشر العائد على حقوق الملكية
صافي الربح بعد الضريبة ÷ اجمالي الاصول × 100	4- مؤشر العائد على الاستثمار
	ثالثاً: مؤشرات السوق
القيمة السوقية للسهم ÷ القيمة الدفترية × 100	1- مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية
العائد على السهم ÷ القيمة السوقية للسهم × 100	2- مؤشر العائد على السهم إلى القيمة السوقية
	رابعاً: مؤشرات النشاط
(الاستثمارات ÷ الودائع) × 100	1- مؤشر استثمار الودائع
الاستثمارات ÷ (الودائع + حقوق الملكية) × 100	2- مؤشر توظيف الموارد

أولاً: مؤشر السيولة Liquidity ratio:

1. مؤشر السيولة السريعة :

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (2) أن متوسط مؤشر السيولة السريعة في المصارف التجارية (104.80)، وهي أقل من متوسط مؤشر السيولة السريعة للمصارف الإسلامية (142.36)، وكذلك الانحراف المعياري، بينما معامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أكبر من المصارف الإسلامية.



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (2)

مقارنة مؤشر السيولة السريعة بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	السنة
184.04	69.54	2009
146.25	130.75	2010
119.33	113.91	2011
140.07	107.78	2012
122.14	101.99	2013
142.364	104.796	المعدل
25.968	22.453	الانحراف المعياري
0.182	0.214	معامل الاختلاف

ثانياً: مؤشرات الربحية Profitability ratios:

1. القيمة الدفترية للسهم:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (3) أن متوسط القيمة الدفترية للسهم في المصارف التجارية (1.190)، وهي أقل من المتوسط للمصارف الإسلامية (1.20). وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمصارف التجارية أقل منه للمصارف الإسلامية.

جدول (3)

مقارنة القيمة الدفترية للسهم بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	السنة
1.12	1.14	2009
1.21	1.13	2010
1.16	1.16	2011
1.22	1.24	2012
1.29	1.26	2013
1.198	1.188	المعدل
0.065	0.059	الانحراف المعياري
0.054	0.050	معامل الاختلاف

2. العائد على السهم:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (4) أن متوسط العائد على السهم في المصارف التجارية (7)، وهي أعلى من المتوسط للمصارف الإسلامية (0.05). وكذلك الانحراف المعياري لمتوسط المصارف التجارية ومعامل الاختلاف للمصارف التجارية أقل منه للمصارف الإسلامية.

جدول (4)

مقارنة العائد على السهم بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	السنة
.1020	.0436	2009
.0655	.0276	2010
.0535	.0858	2011
.0080	.1039	2012
.0175	.0984	2013
0.046	0.072	المعدل
0.043	0.034	الانحراف المعياري
0.927	0.476	معامل الاختلاف



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

3. العائد على حقوق الملكية:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (5) أن متوسط العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية (7.02)، وهي أعلى من المتوسط للمصارف الإسلامية (3.43). وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أقل منه للمصارف الإسلامية.

جدول (5)

مقارنة العائد على حقوق الملكية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

السنة	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية
2009	8.61	4.76
2010	7.11	2.58
2011	6.78	1.33
2012	5.99	2.38
2013	6.63	6.10
المعدل	7.023	3.430
الانحراف المعياري	0.975	1.946
معامل الاختلاف	0.139	0.567

4. العائد على الاستثمار:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (6) أن متوسط العائد على الاستثمار في المصارف التجارية (0.95)، وهي أعلى من المتوسط للمصارف الإسلامية (0.49). بينما الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أقل منه للمصارف الإسلامية.

جدول (6)

مقارنة العائد على الاستثمار بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

السنة	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية
2009	1.36	.69
2010	.89	.43
2011	.93	.22
2012	.78	.34
2013	.80	.79
المعدل	0.953	0.492
الانحراف المعياري	0.234	0.240
معامل الاختلاف	0.245	0.487

5. مؤشر الربحية:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (7) أن متوسط الربحية في المصارف التجارية (0.81)، وهي أقل من المتوسط للمصارف الإسلامية (2.35). وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أقل منه للمصارف الإسلامية.

جدول (7)

مقارنة الربحية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

السنة	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية
2009	1.72	1.09
2010	1.13	1.25
2011	1.17	1.15
2012	1.30	1.17
2013	3.69	7.09
المعدل	1.801	2.347
الانحراف المعياري	1.081	2.652
معامل الاختلاف	0.600	1.130



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

ثالثاً:- مؤشرات السوق Financial market ratios:

1. القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (8) أن متوسط القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية في المصارف التجارية (110.57)، وهي أعلى من المتوسط للمصارف الإسلامية (81.40). وكذلك الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أعلى منه للمصارف الإسلامية. جدول (8) مقارنة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2013-2009)

المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	السنة
6381.	135.97	2009
70.66	113.45	2010
72.07	102.16	2011
79.48	98.40	2012
104.52	102.88	2013
81.625	110.570	المعدل
13.608	15.261	الانحراف المعياري
0.167	0.138	معامل الاختلاف

2. العائد على السهم إلى القيمة السوقية:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (9) أن متوسط العائد على السهم إلى القيمة السوقية في المصارف التجارية (5.14)، وهي أقل من المتوسط للمصارف الإسلامية (6.47). بينما الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أقل منه للمصارف الإسلامية. جدول (9) مقارنة العائد على السهم إلى القيمة السوقية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2013-2009)

المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	السنة
12.53	3.87	2009
8.09	2.20	2010
6.40	5.56	2011
3.92	7.24	2012
1.41	6.84	2013
6.470	5.142	المعدل
4.226	2.106	الانحراف المعياري
0.653	0.410	معامل الاختلاف

3. مؤشرات السوق:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (10) أن مؤشرات السوق في المصارف التجارية (115.71)، وهي أعلى من المتوسط للمصارف الإسلامية (88.78). وكذلك الانحراف المعياري بينما معامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أقل منه للمصارف الإسلامية.



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

جدول (10)

مقارنة مؤشرات السوق بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

السنة	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية
2009	139.84	93.93
2010	115.65	78.75
2011	107.72	78.46
2012	105.64	86.85
2013	109.72	105.93
المعدل	115.712	88.785
الانحراف المعياري	13.994	11.529
معامل الاختلاف	0.121	0.130

رابعاً:- مؤشرات النشاط Activity ratios:

1. استثمار الودائع:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (11) أن متوسط استثمار الودائع في المصارف التجارية (13.57)، وهي أقل من المتوسط للمصارف الإسلامية (42.95). وكذلك الانحراف المعياري بينما معامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أعلى منه للمصارف الإسلامية.

جدول (11)

مقارنة استثمار الودائع بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

السنة	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية
2009	16.54	53.72
2010	17.06	52.03
2011	17.73	46.96
2012	4.23	29.51
2013	12.27	32.55
المعدل	13.568	42.953
الانحراف المعياري	5.638	11.215
معامل الاختلاف	0.416	0.261

2. توظيف الموارد:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (12) أن متوسط توظيف الموارد في المصارف التجارية (10.79)، وهي أقل من المتوسط للمصارف الإسلامية (27.52). وكذلك الانحراف المعياري، بينما معامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أعلى منه للمصارف الإسلامية.

جدول (12)

مقارنة توظيف الموارد بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

السنة	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية
2009	13.40	34.62
2010	13.46	32.90
2011	14.79	27.69
2012	3.15	19.24
2013	9.16	23.13
المعدل	10.792	27.515
الانحراف المعياري	4.768	6.465
معامل الاختلاف	0.442	0.235



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

3. مؤشر النشاط:

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (13) أن متوسط مؤشر النشاط في المصارف التجارية (24.36)، وهي أقل من المتوسط للمصارف الإسلامية (70.47). وكذلك الانحراف المعياري أقل من الانحراف المعياري للمصارف الإسلامية بينما معامل الاختلاف لمتوسط المصارف التجارية أعلى منه للمصارف الإسلامية.

جدول (13)

مقارنة مؤشر النشاط بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية عن الفترة (2009-2013)

السنة	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية
2009	29.94	88.34
2010	30.52	84.93
2011	32.52	74.64
2012	7.39	48.75
2013	21.43	55.68
المعدل	24.360	70.468
الانحراف المعياري	10.397	17.579
معامل الاختلاف	0.427	0.249

** جدول تجميعي لمقارنة المؤشرات الكلية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية

جدول (14)

مقارنة المؤشرات الكلية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية

الرقم	المؤشر	نوع المصرف			
		المصارف التجارية	المصارف الإسلامية		
		نسبة الاختلاف	المتوسط	نسبة الاختلاف	المتوسط
1	مؤشر السيولة	0.214	104.796	0.182	142.364
2	مؤشر الربحية	0.600	1.801	1.130	2.347
	مؤشر القيمة الدفترية	0.050	1.188	0.054	1.198
	مؤشر العائد على السهم	0.476	0.072	0.927	0.046
	مؤشر العائد على حقوق الملكية	0.139	7.023	0.567	3.430
3	مؤشر العائد على الاستثمار	0.245	0.953	0.487	0.492
	مؤشر السوق	0.121	115.712	0.130	88.785
	مؤشر القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	0.138	110.570	0.167	81.625
	مؤشر العائد على السهم الى القيمة السوقية	0.410	5.142	0.653	6.470
4	مؤشر النشاط	0.427	24.360	0.249	70.468
	مؤشر استثمار الودائع	0.416	13.568	0.261	42.953
	مؤشر توظيف الموارد	0.442	10.792	0.235	27.515



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

القسم الثاني: اختبار فرضيات البحث

1. اختبار فروقات المتوسطات بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية: الفرضية الرئيسية: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين أداء المصارف التجارية وأداء المصارف الإسلامية. للتعرف على الفروق بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية قام الباحث باستخدام اختبار (t) لعينين مستقلتين لكشف الفروق بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية حسب المؤشرات التالية (السيولة، الربحية، السوق، النشاط)، والنتائج الخاصة بذلك موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (15)

اختبار (T) لكشف الفروق بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية حسب المؤشرات المالية للمصارف

الرقم	نوع المؤشر	نوع البنك	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
1	* مؤشر السيولة	التجاري	25	104.80	92.05	-1.190	0.242//
		الإسلامي	10	142.36	59.06		
	* مؤشرات الربحية	التجاري	25	1.80	2.40	-0.516	0.609//
		الإسلامي	10	2.35	3.73		
	مؤشر القيمة الدفترية	التجاري	25	1.19	.28	-0.113	0.911//
		الإسلامي	10	1.20	.09		
2	مؤشر العائد على السهم	التجاري	25	.07	.08	0.929	0.360//
		الإسلامي	10	.05	.06		
	مؤشر العائد على حقوق الملكية	التجاري	25	7.02	5.94	1.849	0.073//
		الإسلامي	10	3.43	2.18		
	مؤشر العائد على الاستثمار	التجاري	25	.95	.64	2.174	0.037*
		الإسلامي	10	.49	.30		
	* مؤشرات السوق	التجاري	25	115.71	50.30	1.555	0.130//
		الإسلامي	10	89.00	14.92		
3	مؤشر القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	التجاري	25	110.57	50.50	1.761	0.087//
		الإسلامي	10	81.63	16.53		
	مؤشر العائد على السهم الى القيمة السوقية	التجاري	25	5.14	3.43	-0.946	0.351//
		الإسلامي	10	6.75	6.44		
	* مؤشرات النشاط	التجاري	25	24.36	31.22	-2.636	0.013*
		الإسلامي	10	70.47	73.58		
4	نسبة استثمار الودائع	التجاري	25	13.57	17.27	-2.827	0.008**
		الإسلامي	10	42.95	45.11		
	نسبة توظيف الموارد	التجاري	25	10.79	13.97	-2.344	0.025*
		الإسلامي	10	27.52	28.52		

** دالة عند 0.01 * دالة عند 0.05 // غير دالة



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف التجارية وسيولة المصارف الإسلامية.

نوع المؤشر	نوع المصرف	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
مؤشرات السيولة	المصارف التجارية	25	104.80	92.05	-1.190	0.242//
	المصارف الإسلامية	10	142.36	59.06		

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف التجارية وسيولة المصارف الإسلامية وهذا يدل على أن مؤشرات السيولة للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية تقريباً متساوية. مما يعنى قبول الفرضية الأولى " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف التجارية وسيولة المصارف الإسلامية" بمعنى أن كلاً من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية لديهم نفس القدرة على الوفاء بالتزاماتهم في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى الودائع الآجلة لدى المصارف الأخرى. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية وربحية المصارف الإسلامية.

نوع المؤشر	نوع المصرف	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
مؤشرات الربحية	المصارف التجارية	25	1.80	2.40	-0.516	0.609//
	المصارف الإسلامية	10	2.35	3.73		

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية وربحية المصارف الإسلامية وهذا يدل على أن مؤشرات الربحية للمصارف التجارية والمصارف الإسلامية تقريباً متساوية. حيث لم يكن هناك فروق في مؤشر القيمة الدفترية ومؤشر العائد على السهم ومؤشر العائد على حقوق الملكية، كما ظهر أن هناك فروق فقط في نسبة العائد على الاستثمار، مما يعنى قبول الفرضية الثانية " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية وربحية المصارف الإسلامية" وهذا يعنى أن كلاً من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية تسعى لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح وتعمل تلك المصارف على توظيف الأموال التي حصل عليها لتدر عليه عوائد مناسبة والسعي إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها بهدف زيادة ربحية المصرف وبالتالي الوصول لأداء أفضل. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السوق للمصارف التجارية ومؤشرات السوق للمصارف الإسلامية.

نوع المؤشر	نوع المصرف	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
مؤشرات السوق	المصارف التجارية	25	115.71	50.30	1.555	0.130//
	المصارف الإسلامية	10	89.00	14.92		

أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية في مؤشرات السوق، وهذا يدل على أن مؤشر السوق للمصارف التجارية والمصارف الإسلامية تقريباً متساوية. مما يعنى قبول الفرضية الثالثة " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السوق للمصارف التجارية ومؤشرات السوق للمصارف الإسلامية" مما يعنى أن كلاً من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية تتساوى من حيث تقييم المستثمرين لأداء المصرف وكذلك في قوة السهم في السوق المالي.



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نشاط المصارف التجارية ونشاط المصارف الإسلامية.

نوع المؤشر	نوع المصرف	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
مؤشرات النشاط	المصارف التجارية	25	24.36	31.22	-2.636	0.013*
	المصارف الإسلامية	10	70.47	73.58		

أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية في مؤشرات النشاط، والفروق كانت لصالح المصارف الإسلامية، وهذا يدل على أن مؤشر النشاط للمصارف الإسلامية أعلى من مؤشر النشاط للمصارف التجارية. وقد شملت الفروق كلاً من نسبة استثمار الودائع و نسبة توظيف الموارد مما يعنى رفض الفرضية الرابعة "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نشاط المصارف التجارية ونشاط للمصارف الإسلامية" وقبول الفرضية البديلة مما يدل على أن إدارة المصارف الإسلامية تتمتع بالكفاءة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، وكذلك في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من الخدمات وتحقيق أكبر حجم ممكن من الاستثمارات وبالتالي تحقيق أعلى ربح ممكن بشكل أكبر من إدارة المصارف التجارية وظهرت هذه الفروق في نسبة استثمار الودائع والتي تدل زيادة هذه النسبة على كفاءة تشغيل أفضل للاستثمارات، وبالتالي أداء أفضل، وأيضاً ظهرت الفروق في نسبة توظيف الموارد والتي تدل على كفاءة سياسة المصرف في توظيف أمواله.

المحور الثالث/الاستنتاجات والنتائج والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

في سياق الإطار النظري لهذا البحث والمعرفة بطبيعة أداء البنوك في البيئة الفلسطينية فإنه يمكن استنتاج ما يلي:

- 1- تتمتع إدارة المصارف الإسلامية بأداء أفضل من المصارف التجارية من حيث مؤشرات الأداء المتعلقة بمؤشرات النشاط حيث أنها يتوافر لدى إدارتها الكفاءة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، وكذلك في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من الخدمات وتحقيق أكبر حجم ممكن من الاستثمارات وبالتالي تحقيق أعلى ربح ممكن وتشغيل أفضل للاستثمارات، كما تلقى رضا أكثر لدى جمهور العملاء كونها تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها.
- 2- هناك نسبة تكاد تكون متساوية ما بين مستخدمين المصارف التجارية، والإسلامية.

ثانياً: النتائج:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

- 1- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف التجارية وسيولة المصارف الإسلامية.
- 2- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية و ربحية المصارف الإسلامية
- 3- لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية في مؤشرات السوق.
- 4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية في مؤشرات النشاط.



استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

ثانياً : التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، فإنه يوصي بما يلي :

1. يتطلب من المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة المحافظة على استثمار مواردها بالشكل المناسب من خلال استثمار ودانعتها، فضلاً عن زيادة مقدرتها على تشغيل مواردها بشكل عام، مع الأخذ في الحسبان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى كسر ودانعتها الآجلة لدى المصارف الأخرى عند استثمارها للأموال.
2. على المصارف التجارية التفكير جدياً بفتح فروع لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك نتيجة لازدياد توجه الأشخاص نحو المصارف الإسلامية وما توصل إليه البحث من أن المصارف الإسلامية أكثر كفاءة وقدرة من المصارف التجارية من حيث استغلال واستثمار ودانعتها بهدف زيادة أرباحها وتحسين أدائها.
3. ضرورة قيام المصارف الإسلامية بعقد ندوات وورش عمل لتوضيح آلية عمل هذه المصارف وعن أهم مميزاتها، وذلك لتوعية المواطن بمميزاتها وخدماتها وبالتالي زيادة الإقبال عليها.
4. ضرورة سعي المصارف التجارية لتقديم خدمات جديدة مبتكرة لعملائها لغايات توظيف مواردها وتحسين أدائها بشكل أفضل عند مقارنتها بالمصارف الإسلامية، من خلال تطبيق الأنظمة الإلكترونية المتقدمة التي شأنها تسهيل عملية الشراء بواسطة الدفع الإلكتروني وكذلك نظام البطاقات المختلفة لاستخدامها حول العالم.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد، محمود والكسار، طلال (2009) "استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة.
2. انشراح، رمضان، (2003) "الأداء الاقتصادي والمالي للجهاز المصرفي الكويتي وفقاً لمفهوم الجودة الشاملة"، مجلة الإداري، مجلد 25، العدد 95: الكويت.
3. بركبية، رتيبة (2014) "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007-2012)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح: الجزائر.
4. حسبو، هشام (2006) "التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية"، مكتبة عين شمس: القاهرة.
5. حلو، معتصم أيمن محمود (2016): "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. السخري، كريمة (2017): "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية -دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010 - 2015)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
7. الشكرجي، بشار ذنون (1999) "تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل: العراق.
8. الشيخ، فهمي مصطفى (2008): "التحليل المالي"، رام الله: فلسطين.
9. الصيرفي، محمد (2007) "إدارة المال وتحليل هيكله"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: جمهورية مصر العربية.
10. عاصي، أمارة محمد يحي (2010) "تقييم الأداء في المصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب: سوريا.
11. عقل، مفلح محمد (2009) "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
12. الغصين، هلا بسام عبد الله (2004)، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات"، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية.



استخدام المؤشرات العالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين

13. فهد، نصر حمود(2009) "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان: الأردن.
14. لطفى، امين السيد احمد (2006): "التحليل المالي لأغراض تقسيم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة" الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية: جمهورية مصر العربية.
15. محمد، منير شاكر واسماعيل، ونور، عبد الناصر(2008): "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، ط3، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.
16. مطر، محمد، (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان: الأردن
17. المومني، منذر والسروجي، عنان (2007)، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 2، المملكة العربية السعودية ص ص 113-155.
18. الياس، ماهر جلال (2005) "تأثير خطر السيولة في عائد توظيفات الأموال المصرفية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل: العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

19. Anwarul K. Islam, Ibrar Alam, and Sk. Alamgir Hossain 2014, "Examination of Profitability between Islamic Banks and Conventional Banks in Bangladesh: A Comparative Study", Research in Business and Management, Vol.1, No. 1, Macrothink Institute Publications, , pp. 78-89.
20. Brigham , E. Ehrhardt, M, (2011),Financial management :theory and practice " 13th Edition ,library of congress control, USA,P:102.
21. David son, Sidney, et. al. (1985), Managerial Accounting: an introduction to concept, Methods and uses, 2nd. Ed. Chicago, P.5.
22. Geoffrey Knott, (1991), Financial Management, Macmillan education Ltd, London, P. 14.
23. Most, Kenneth, (1977), Accounting Theory, Columbus, Ohio, Grid Inc., P.111.
24. Sajjad Zaheer, Steven Ongena, and Swedar Van Wijnbergen, 2012 The Transmission of Monetary Policy Through Conventional and Islamic Banks, Amsterdam, Tinbergen Institute Publications, Discussion Paper No. TI 2012-048/2,.
25. Salina H. Kassim, M. Shabri Abd. Majid , and Rosylin Yosuf, "Impact of Monetary Policy Shocks on the Conventional and Islamic Banks in a Dual Banking System: Evidence from Malaysia", Journal of Economic Cooperation and Development, Vol. 30, Issue 1, pp. 41-58, 2009.
26. Umer M. Chapra and Tariqullah Khan, 2000 Regulation and Supervision of Islamic Banks, Occasional Paper No. 3, KSA, Jeddah, Islamic Development Bank (IDB) Publications.
27. Zubair Hasan, "Credit Creation and Control: an Unresolved Issue in Islamic Banking", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 1, Issue: 1, pp.69 – 81, 2008.



Using financial ratio to compare performance of the commercial and the Islamic banks Listed on Palestine Exchange

Abstract

The research aimed to compare the performance of the commercial and the Islamic banks listed in the Palestinian's Stock Exchange .To achieve the objectives of the study we selected all the commercial and the Islamic banks listed in the Palestinian Stock Exchange to obtain the necessary data for the analysis process during the period of (2009-2013) .the comparison based on the performance indicators (liquidity rate, profitability rate ,the activity rate and the market rate).

a statistical method was used to analyze the date to find the performance differences between the commercial banks, and the Islamic banks. The results of the study showed that there were no statistical differences between the both banks on the fund liquidity rate, profitability rate, and the market rate). As for the activity rate that showed a statistically difference between the both banks and it was in favor of Islamic banks. The study has recommended a series of recommendations including urging commercial banks to invest their resources appropriately by investing their deposits, in addition to increasing its ability to turn its resources in general, as well as thinking seriously to open branches in accordance with the provisions of Islamic law, and the need to make seminars and workshops to illustrate how the Islamic banks work and to know its mechanism of work and its advantages.

Key words: Financial Ratios, Islamic Banks, Commercial Banks.